

حقائق



(واس)

الملك عبدالله خلال استقباله وزير التعليم وعدداً من المسؤولين والفايز أمس

صرف مبالغ حكومية دون وجه حق وضعف التعاون والرقابة وتأخر تنفيذ مشروعات حيوية

رئيس ديوان المراقبة يقدم التقرير السنوي لخادم الحرمين وولي العهد



ولي العهد لدى استقباله رئيس ديوان المراقبة العامة وعدداً من المسؤولين بالديوان أمس (واس)

الرياض: واس

استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، في مكتبه بالديوان الملكي في قصر اليمامة أمس رئيس ديوان المراقبة العامة أسامة بن جعفر فقيه وعدداً من المسؤولين بالديوان.

وفي بداية الاستقبال ألقى رئيس ديوان المراقبة العامة الكلمة التالية: الحمد لله والصلوة والسلام على سيدنا رسول الله.

خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أدام الله عزكم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد :

فتتفضلنا لقتضي الماء العشرين من نظام الديوان ، أتشرف وزملائي في هذا اليوم المبارك بتقديم التقرير السنوي (التاسع والأربعين) لديوان المراقبة العامة عن العام المالي ١٤٢٩ / ١٤٢٨ وأود بداية الإعراب عن وافر الشكر والامتنان لقامكم السامي لدعكم المتواصل لدور هذا الديوان وحثه على

لشؤون البناء نورة الفايز.
وقد تشرف سمو وزير التربية والتعليم خلال الاستقبال بتقديم عرض لخادم الحرمين الشريفين عن التوجهات المستقبلية لوزارة التربية والتعليم التي تم إعدادها منذ تشرف بمهام الوزارة والتي تسعى إلى تحقيق تطلعات وأمال خادم الحرمين الشريفين وسمو ولی عهده الأمین وسمو النائب الثاني من خلال رفع نوعية التعليم العام وجودته خلال فترة قياسية نسبياً . وتشمل هذه التوجهات الرؤية المستقبلية لقطاع التربية والتعليم وأبرز منطقات وأسس المرحلة المقبلة . كما تشرف بتقديم بعض المقترنات لتحقيق أهداف مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام . وقد أكد خادم الحرمين الشريفين على أهمية تطوير التعليم بمختلف مراحله ودور رجال التربية والتعليم وبخاصة المعلمين والمعلمات الذين يحملون رسالة هذا الوطن وقيمه وأخلاقياته كما يحملون على عوانتهم أمانة عظيمة في تنشئة الجيل . واستقبل خادم الحرمين وزير التعليم العالي الدكتور خالد العنقري برافقه مدير جامعة الدمام الدكتور عبدالله بن محمد البراهيم الرويش ومدير جامعة الخرج الدكتور عبدالرحمن بن محمد بن مصدي العاصمي ومدير جامعة شقراء الدكتور سعيد بن تركي بن إسماعيل الله ومدير جامعة الجمعة الدكتور خالد بن سعد بن محمد القرني الذين تشرفوا بالسلام عليه بمناسبة صدور الأمر الملكي الكريم بتعيينهم مديرين لهذه الجامعات .

كما استقبل ولی العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران المفتش العام صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز في مكتبه بالديوان الملكي بقصر اليمامة أمس وزير التعليم العالي ومديري جامعات الدمام، والخرج، وشقراء والمجمعة الذين قدمو للسلام عليه .

من ناحية أخرى استقبل خادم الحرمين الشريفين وزير التجارة الصيني تشان ده مينج والوفد المرافق له . واستقبل خادم الحرمين الشريفين، بحضور ولی العهد، في الديوان الملكي بقصر اليمامة أمس أصحاب السمو الملكي الأمراء والوزراء وكبار المسؤولين الذين قدمو للسلام عليه .

كما استقبل خادم الحرمين، إبراهيم وصالح عبدالله أبناء محمد السليمان ونبيل وفيصل أبناء عبد العزيز بن محمد السليمان الذين أعربوا عن شكرهم وتقديرهم لخادم الحرمين الشريفين على عزائه ومواساته لهم في فقيدهم عبد العزيز بن محمد السليمان رحمة الله .

واستقبل ولی العهد، أمس أصحاب السمو الملكي الأمراء والوزراء وكبار المسؤولين وجمعًا من المواطنين الذين قدمو للسلام عليه .

لجميع العاملين في ديوان المراقبة العامة التوفيق والنجاح لخدمة دينهم ووطنهم .

حضر الاستقبال ولی العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران المفتش العام صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز، وأمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل، وأصحاب السمو الملكي الأمراء والوزراء .

كما استقبل ولی العهد، أمس رئيس ديوان المراقبة العامة وعدداً من المسؤولين بالديوان .

وفي بداية الاستقبال ألقى رئيس ديوان المراقبة العامة الكلمة التالية :

الحمد لله حمد الشاكرين والصلوة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد :

فأتشرف وزملائي في هذا اليوم المبارك بلقاء سموكم الكريم، وأحمد الله العلي القدير أن من على سموكم بمعرف الصحة والعافية وأعادكم عوداً حميداً إلى ربوع وطننا العزيز لتقرب أعين أهلكم وأبنائكم ومحببكم برويتكم الغالية. راجياً المولى عز وجل أن يديم عليكم نعمه ظاهرة وباطنة لمواصلة عطائكم الخير عضداً وسدداً لقادئ .. وقد عرض أسماء بن جعفر فقيه التقرير السنوي لديوان المراقبة العامة عن العام المالي ١٤٢٨ / ١٤٢٩ .

بعد ذلك تشرف رئيس ديوان المراقبة العامة بتسليم سمو ولی العهد نسخة من التقرير.

كما استقبل خادم الحرمين الشريفين أمس وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود برافقه نائب وزير التربية والتعليم فيصل بن معمر ونائب الوزير لشؤون البنين الدكتور خالد السبتي ونائب الوزير

العامة بدقة وحزن ، والمسارعة إلى تفعيل قرار مجلس الوزراء القاضي بإنشاء وحدات المراجعة الداخلية في كل جهاز حكومي ، بهدف توفير مقومات الرقابة الوقائية ، وترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح ومعالجة مواطن الخلل في حينه ومسألة المقصرين وتكرير المجندين ، بغية الوصول إلى إدارة حكومية كفؤة وقدرة على النهوض بواجباتها ومسؤولياتها ، وبلوغ الأهداف المرسومة لها بكفاءة وجودة عالية.

وعلاوة على ما تقدم شارك الديوان مشاركة فعالة في الدفاع عن حقوق الخزينة العامة أمام ديوان المظالم وفق قواعد المرافعات ، حيث شارك خلال السنوات الخمس الماضية في أكثر من ٣٠٠ قضية حقوقية.

خادم الحرمين الشريفين : إن قدرة هذا الديوان على مواصلة النهوض بواجباته وممارسة اختصاصاته بكل حياد وموضوعية ، تعتمد بعد عن الله جلت قدرته ، على استمرار الدعم المعهود من لدن مقامكم الكريم . لذا فإننا نتطلع إلى مزيد من هذا الدعم والمساندة لتمكن الديوان من أداء واجباته كما نرجو التفضل بتوجيه الأجهزة الحكومية والمؤسسات والشركات المشهولة برقتابته دون استثناء . حيث باشر مع مطلع هذا العام ١٤٢١ في تنفيذ خططه الاستراتيجية الثانية بهدف مواكبة التطورات المتسارعة في حقول المراجعة المالية ورقابة الأداء والإسهام في إحكام الرقابة على أموال الدولة وأداء أجهزتها للمهام المنوطة بها والتحقق من حسن استخدام المال العام بأقل الاقتراحات تكلفة بلوغ الأهداف المرسومة وتحقيق التنمية المتوازنة في جميع مناطق المملكة .

ومن هنا المنطلق ، فقد اشتمل تقرير الديوان عن السنة المالية ١٤٢٨ / ١٤٢٩ ، على أهم نتائج المراجعة المالية للسجلات المحاسبية والمستندات والعقود والحسابات الخاتمية والمليزانيات العمومية للعديد من الأجهزة الحكومية والمؤسسات ، والشركات المشهولة برقتابته ، بالإضافة إلى

نتائج تقويم الأداء والوقوف على مدى كفاءة الإدارة المالية وفعالية الرقابة الوقائية في تلك الأجهزة .

كما تضمن التقرير تقويمًا لما تكشف للديوان من مخالفات مالية وتجاوزات لأنظمة المرعية ، وتحديداً لأبرز أسبابها وسبل معالجتها والحد منها ، بالإضافة إلى عرض موجز لأهم الصعوبات والمعوقات التي تواجه عمل الديوان وتحدد من قدرته على ممارسة اختصاصاته بمهنية عالية واستقلال

ذلك .

٦- عدم تقيد عدد من الأجهزة الحكومية بالأنظمة المالية وتعليمات تنفيذ الميزانية العامة وإعداد الحسابات الخاتمية ورفعها في المواعيد المقررة لذلك .

٧- ضعف تعاون عدد من الجهات مع الديوان وعدم تجاوبها في معالجة المخالفات والتراخيص المتكررة وفق الأنظمة المرعية .

٨- تأخر تنفيذ العديد من المشروعات الحيوية وتعثر بعضها وتدني جودة التنفيذ ، وذلك نتيجة لضعف المتابعة

الجادة والتراخي في تطبيق أحكام عقود تلك المشروعات .

٩- ضعف الرقابة الداخلية

النهوض بواجباته وتوجيه الأجهزة الحكومية بالتعاون التام معه وتمكينه من ممارسة اختصاصاته باستقلال تام . وقد تجسد ذلك بجلاء في صدور أمركم السامي رقم ٤٧٩٨ / م / ٥ / ٢٨ القاضي بالتأكيد على جميع الجهات المشهولة برقتابه الديوان بإنفاذ ما ووجه به مجلس الوزراء حيال النتائج والتوصيات التي ضمنها تقرير الديوان عن العام المالي ١٤٢٦ / ١٤٢٧ كل فيما يخصه .

ويأتي هذا التوجيه الكريم تأكيداً لعزם الدولة بقيادةكم الرشيدة أيدكم الله على مواصلة مسيرة الإصلاح في الميادين كافة بهدف الارتقاء بآداء الأجهزة الحكومية وزيادة فعاليتها وترسيخ قيم الأمانة والنزاهة والإخلاص في العمل ومكافحة الفساد بكل صوره ومساءلة كل مقصر أو متهاون في أداء الواجب ومحاسبته بكل حزم .

وفي إطار الحرص على تنفيذ هذه التوجيهات السامية والنهوض بالمهام الرقابية بكل حياد وموضوعية والإسهام الفاعل في ترجمة المضامين الجوهرية لسياسة الإصلاح المالي والإداري إلى برنامج عمل واقعي فقد واصل الديوان جهوده الرامية إلى تطبيق مفهوم الرقابة الشاملة في جميع الأجهزة الحكومية والمؤسسات والشركات المشهولة برقتابته دون استثناء . حيث باشر مع مطلع هذا العام ١٤٢١ في تنفيذ خططه الاستراتيجية الثانية بهدف مواكبة التطورات المتسارعة في حقول المراجعة المالية ورقابة الأداء والإسهام في إحكام الرقابة على أموال الدولة وأداء أجهزتها للمهام المنوطة بها والتحقق من حسن استخدام المال العام بأقل الاقتراحات اقتصادية تكفل بلوغ الأهداف المرسومة وتحقيق التنمية المتوازنة في جميع مناطق المملكة .

ومن هنا المنطلق ، فقد اشتمل تقرير الديوان عن السنة المالية ١٤٢٨ / ١٤٢٩ ، على أهم نتائج المراجعة المالية للسجلات المحاسبية والمستندات والعقود والحسابات الخاتمية والمليزانيات العمومية للعديد من الأجهزة الحكومية والمؤسسات ، والشركات المشهولة برقتابته ، بالإضافة إلى

نتائج تقويم الأداء والوقوف على مدى كفاءة الإدارة المالية وفعالية الرقابة الوقائية في تلك الأجهزة . كما تضمن التقرير تقويمًا لما تكشف للديوان من مخالفات مالية وتجاوزات لأنظمة المرعية ، وتحديداً لأبرز أسبابها وسبل معالجتها والحد منها ، بالإضافة إلى عرض موجز لأهم الصعوبات والمعوقات التي تواجه عمل الديوان وتحدد من قدرته على ممارسة اختصاصاته بمهنية عالية واستقلال

تأمل .

وأكد الديوان على وجوب التوقف عن صرف ما تم الالتزام به دون سند نظامي ، والقيد بالأنظمة وبقواعد تنفيذ الميزانية العامة للدولة وتطبيق إجراءات تحصيل مستحقات الخزينة

أبرز ما تكشف للديوان من مخالفات وتجاوزات

الوقائية في كثير من الجهات الحكومية التنفيذية .

٥- ضعف تحصيل بعض إيرادات الخزينة العامة وتوريدتها في المواعيد المقررة لذلك .

٦- عدم تقيد عدد من الأجهزة الحكومية بالأنظمة المالية وتعليمات تنفيذ الميزانية العامة وإعداد الحسابات الخاتمية ورفعها في المواعيد المحددة نظاماً .

٧- ضعف أداء بعض الشركات التي تساهم فيها الدولة واستمرار تكبدها خسائر كبيرة .